ملخص رسالة الدكتوراه المقدمة من : احمد سليمان ياقوت
وموضوعها " ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم "

هذا بحث عنوانه " ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم " وهو يستهدف دراسة الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة على ضوء ما تقدمه لنا المناهج اللغوية الحديثة من نظرات هي اقرب الى طبيعة اللغة ، بعكس تلك النظرات التحليلية الجدلية التي يقدمها المنهج المنطقي ، ذلك المنهج الذي امتحن به الاقدمون في دراستهم اللغوية ، فأعطاهم تصورا ذهنيا للغة يبعد في كثير من الاحيان عن الواقع الحي لها ، فهو لا يقف عند معطيات النشاط اللغوي محاولا وصفها او استقصاءها تاريخيا او المقارنة بينها وبين شبيهتها في اللغات الاخرى ، بل يفترض امرا موضوعا مقدما ، ثم يحاول تطبيقها على اللغة ، وفي ذلك ظلم للمنهج وظلم للغة ايضا .

وتأتي أهمية هذا البحث من أن الاعراب من اهم سمات اللغة العربية الفصحى ان لم يكن أهم سماتها حتى ان القدامى سموا النحو اعرابا والاعراب نحوا . ولقد تعاور على درس الاعراب كثير من النحاة القدامى ، ولكنهم لم يتناولوه منفردا بل ضمن موضوع اكبر وهو النحو بوجه عام ، ثم انهم في تناولهم اياه لم يلجوا بكل جوانبه ولم يعولوا الا بالتحليل الفلسفي والجدل النظري اللذين يبعدان اللغة من واقعها وقربانها من المنطق او الرياضة ، فأخفى ذلك كثيرا من الحقائق اللغوية التي كان لها ان تظهر لو انهم تخلوا عن هذا المنهج . وفي (الانصاف في مسائل الخلاف) كثير من مباحث الاعراب يغلب عليها هذا المنهج ، كما اننا نجد قدرا شافيا من هذه التعليلات الاعرابية في (الايضاح في علل النحو) للزجاجي وفي (اسرار العربية) لابن الانباري . ويكفي ان نعرف ان اغلب ابواب الكتاب الاخير تبدأ عناوينها بالسؤال ؟ (لم) فكأن لكل ظاهرة عندهم سببا فاذا وجد السبب دون اجتهاد عقلي او بعد في التحليل ذكروه وأما اذا لم يوجد ، فانهم يقولون (هكذا جاءت) بل يستميتون في ايجاد الاسباب والعلل ، مستعينين في ذلك بكل ما يعرفونه من وسائل التحليل والجدل .

وليس معنى هذا اننا نهدم آراءهم قدماء أو ننكر فضلهم ، ولكننا نستعين بالمناهج الوصفية والتاريخية والمقارنة لاكمال ما بدءوه ، وللتنسيق بين ما رأوه وما نراه في ضوء هذه المناهج اللغوية الحديثة ، او لنطعم آراءهم بما جد في هذه المناهج من نظرات هي اقرب الى طبيعة اللغة .

وهذا البحث يتكون من اربعة ابواب ، كل باب مقسم بدوره الى فصول ، فالباب الاول وتتضح فيه الدراسة المقارنة والتاريخية يبحث في ماهية الاعراب بحثا يتناول الجوانب المختلفة المتعلقة بهذه الظاهرة . فيبدأ بدرس نشأة الاعراب وتطوره من خلال النقوش واللغات السامية الاخرى ، حتى اكتماله في الشعر الجاهلي ، ثم يعرج الى التعريف بالنحو والتعريف بالاعراب وعقد كثير من المقارنات في هذا الصدد بين اللغة العربية واللغات الاخرى ، ثم يخلص من ذلك الى عرض لمظاهر في اوائل هذا القرن من الدعوة الى ترك الاعراب ، والتحرر من قيوده ، ومساهمة المستشرقين ودعاة التجديد في هذه الدعوة ، ثم تفنيد آرائهم بالشواهد والامثلة ، والمقارنة بين

البناء والاعراب في بعض ابواب النحو . ويتبع ذلك بحث في حركات الاعراب وحروفه ومدى اتصالها بعلم الاصوات وعلم الصرف ، ويستقصي التطور الذي اعتراها منذ نشأتها حتى الآن . وينتهي هذا الباب بعرض تاريخي مفصل لنظرية العامل التي قام عليها الاعراب ، كما رآها القدماء والمحدثون من مؤيدين ومعارضين مع مناقشة هذه الآراء والانتهاء الى رأي في ذلك مؤداه ان نظرية العامل قائمة منذ سيبويه ، وان المحاولات العديدة لهدم هذه النظرية لم تنجح لانها تفتن الكلام وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ ، وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه ، على الا يؤدي ذلك الى التأويلات البعيدة والتقديرات الفلسفية المعقدة ، التي تفقد هذا غرضها التعليمي التقنيني والى اختراع اساليب متجنبة صنع النحاة ليقيسوا نظرية العامل وكأن النحو علم من العلوم الطبيعية وهذا ما سميته بآفات الاعراب وهي موضوع الباب الثاني الذي يقوم على استقراء النصوص بعناية ودقة حتى تبين تلك الآفات وقد وجدت ان جزءا من تلك الآفات مقبولة لاقامة الصنعة النحوية ودللت على ذلك بالشواهد والامثلة العديدة وهذا النوع من الآفات قد نتج من المنهج الذي اتبعه النحاة القدامى ، وهو المنهج المعياري الذي لا يكتفي بوصف الظواهر النحوية بل يتجاوز ذلك الى بيان الصحيح الذي يجب ان يقال طبقا للقواعد العامة وبيان نواحي النقص والخطأ في غير الصحيح حتى يحلم منها وفق الاصول العربية ، وبدا مذر القدماء في اتخاذهم هذا المنهج اذ كان الغرض من وضع علم النحو حفظ كتاب الله من اللحن ، واللغة من دخول الزيغ فيها ، وهذا المنهج التقنيني صالح لمثل هذا الغرض على ان هذا لا يمنع من ان جزءا آخر من هذه الآفات لم يكن مبعثه الغرض التعليمي او ابعاد اللحن عن القرآن او حفظ اللغة فهل كان له اسباب اخرى حددتها في الخلافات المذهبية والاهواء الشخصية وطلب الرزق ، وعدم الالتفات الى اختلاف اللهجات ، والضرورة الشعرية ، والخلافات المدرسية ، والنمط الشكلي للمؤلفات . وقد بينت كل سبب مفصلا ومدعما بالشواهد .

وكان الباب الثالث عرضا للتفاعل الذي تم في البيئة الاسلامية بين الفقه واصوله من ناحية والاعراب من ناحية اخرى ، وبيان تأثير كل واحد منهما في الآخر ، فلقد أثر الفقه وأصوله في الاعراب من حيث القياس ومن حيث بعض المصطلحات الفقهية وقد بينت ذلك بالتفصيل كما كان للاعراب اثر ايضا في الفقه وتقصد به ما كان من توجيه الاحكام الشرعية على حسب وجوه الاعراب ، ولم يكن الاختلاف في هذا التوجيه بسبب القصور بل كان الاختلاف في وجوه الاعراب يترتب عليه اختلافات جوهرية تمس كيان الاحكام الشرعية نفسها ، ثم رأيت - من بعد - ان القياس في الفقه مختلف عن القياس في الاعراب كل الاختلاف ، وما كان للنحاة ان يتخذوه في درسهم الاعرابي ، ذلك لان القياس عند الاصوليين قياس مفتح وشعر من الوجهة العملية اذ ان لديهم ظاهرة معروفا حكمها وأخرى تماثلها في الخصائص مجهولا حكمها فيقيسون الثانية على الاولى ، وكأنهم أضافوا حكما الى الثانية لم يكن معروفا من قبل القياس ، ولا يتأتى هذا في القياس النحوي ولا ينطبق عليه ، ذلك لان الفرع معروف حكمه مقدما وقبل القياس كمعرفتهم لحكم الأصل تماما ، ومن ثم فلا فائدة في القياس ولا ثمرة فيه ، فهم يقيسون مثلا عمل (انّ) على عمل الفعل المتعدي من رفع ونصب ، فهل

كانوا جاهلين حكم نص (ان) من نصب ورفع قبل هذا القياس ؟ ألم يكن لديهم مئات من الشواهد فيها الحرف (ان) يتبعه منصوب فمرفوع ؟

وتنتهي الرسالة بالباب الرابع وهو التطبيق الاعرابي في القرآن الكريم ولا يظن انني في هذا الباب عمدت الى بعض الكلمات من القرآن الكريم وقلت ان هذه الكلمة يجوز فيها النصب على وجه كذا والرفع على وجه كذا ، او قلت ان البصريين يرون في اعراب هذه الآية كذا وكذا في حين ان الكوفيين يرون كذا ، او ان هذه الجملة يجوز في موقعها الرفع والنصب ، ثم بينت الأسباب لكل .. الى آخر هذه المباحث المدرسية التي تمتلئ بها كتب التفسير والنحو على السواء . صحيح ان مثل هذه المباحث من الاهمية بمكان ، ولا يستغني عنها المبتدئ الناشئ او المتخصص المتعمق ، ولكن موارد ها سهلة ميسورة فليس لي فضل ان تناولتها الا فضل النقل ، وان كان النقل فضلا . لذلك طرقت موضوعات تطبيقية في هذا الباب ظننت انها جديدة ، او ان الضوء لم يلق عليها الالقاء الذي يوضح معالمها ويبين تفصيلاتها ، فقد تبين لي ان للاعراب اثرا كبيرا في تفسير أهل الرأي للقرآن ، وأهدتنا على ذلك امثلة من المعتزلة والصوفية والشيعة ، وبينا ان كلا من هؤلاء قد اتخذ من الاعراب وسيلة لتأييد المذهب العقدي بوسائل التأويل المختلفة ، ولكننا رأينا ان أية فرقة من الفرق الدينية لم تلد تجرؤ على المساس بالنص القرآني من حيث التغيير أو التحريف على عكس ما يزعمه بعض المستشرقين .

وقد اعتد القراء بالاعراب من حيث اقترانه بالوقف ، وبنوا احكامهم في الوقف على اسس اعرابية وكان لكل وقف معنى واعراب يتغيران اذا تغير موضع الوقف . واتخذوا من أحكام الاعراب مقياسا لبيان أنواع الوقف .

وفي أحرف القرآن وقراءاته وجدنا ان الاعراب لم يكن احد الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن والتي جاءت في حديث الرسول (صلعم) ان هذا القرآن أنزل على سبعة احرف ، فاقرؤوا ما تيسر منه ، اذ المقصود من هذا الحديث التيسير والتخفيف على العرب في قراءة القرآن ولم يكن الاعراب مما يعجز عنه العربي أيا كانت قبيلته حتى نقول ان الاعراب احد الأحرف السبعة كما لم يكن هم نقط القرآن شكلا اي اعرابا او اعجاما سببا في تعدد القراءات كما يزعم بعض المستشرقين ، لأن القراءات رويت وشاعت القراءة بها قبل تدوين المصاحف ، كما كان القرآن محفوظا في الصدور قبل تدوين المصاحف وجمع القرآن ، هذا الى ان القراءة سنة متبعة وليست مجالا للاجتهاد والاختيار ، وهناك قراءات يستوجبها الخط العربي حينئذ ولكنها لم تعتمد في القراءات السبع او الاربع عشرة ، بل هي متكررة ، وكان القراء يأخذون بالأثبت في الأثر والأصح في النقل ، ولم يأخذوا على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية .

ولقد كان هناك توجيه اعرابي لكل قراءة ثم تعيين المعنى على حسب هذا التوجيه • وكل ما ورد انه قد قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا كما يقول السيوطي • ومن ثم كان منهج الكوفيين صحيحا في انهم أخذوا بالقراءات في تقعيد القواعد بعكس البصريين الذين وضعوا القواعد ثم أخذوا من قراءة ما يناسب قواعدهم وما لا يناسبها لجئوا الى التأويل فيه لكي يخضعوها لهذه القواعد •

ولقد بينا ما للقرآن من أثر في تأليف كتب اعراب القرآن واتخذنا لذلك أمثلة من زمن سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ حتى زمن ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ ماربن بمعربين كثيرين • مبينين منهج كل معرب في كتابه • مقارنين بين المعربين بعضهم وبعض • وبينا ايضا بالأدلة التي لا تقبل الشك ان القرآن الكريم نزل على الرسول (صلعم) معربا منذ بداية أمره • وانه لا صحة اطلاقا لمن يزعم ان القرآن نزل بلهجة محلية من لهجات العرب غير معرب • ثم بعد ذلك أعرب وفقا لقواعد الشعر •

وللحروف التي تبدأ بها بعض السور دراسة فقد عظم النحويين من حديث اعرابها • بل منهم من غالى في ذلك فكون منها جملا تؤيد مذهبه العقدي • ووجدت ان معنى هذه الحروف مجهول لا يعلمه الا الله • وبذلك تكون لا محل لها من الاعراب حيث ان الاعراب متوقف على معرفة المعنى •

جامعـــــــــة الاسكندريـــــة
كليـــــة الآداب
قسم اللغة العربيـــــــــــة

ظاهرة الاعراب في النحو العربـــــي
وتطبيقها فـــي القرآن الكـــــريـــم

١٧٩٢

بحث مقـــدم مـــــن

أحمد سليمان ياقـــوت عبـــــده

لنيـل درجـــة
الدكتوراة في الآداب تحت
اشـــراف

الاستاذ الدكتـــــور السيد احمد خليل

١٩٧٥

فهرست

المقدمة ص

الباب الأول ماهية الاعراب ١ ـ ١١٧

الفصل الأول : التطور التاريخى لظاهرة الاعراب ١

الفصل الثانى : مفهوم كل من النحو والاعراب ٢٠

الفصل الثالث : الدعوة الى ترك الاعراب ٤٩

الفصل الرابع : حركات الاعراب وحروفه ٦٥

الفصل الخامس: درس نظرية العامل درسا تاريخيا ٨٤

الباب الثانى آفات الاعراب ١١٨ ـ ١٩٨

المنهج المعيارى عند قدامى النحاة فى الاعراب ١١٨

الفصل الأول : آفات معقولة ناتجة عن أصول الصنعة النحوية ١٢١

الفصل الثانى : آفات غير مقبولة ١٢٨

الأحاجى والألغاز ١٣٣

الفصل الثالث : أسباب الآفات غير المقبولة هى : ١٤٠ ـ ١٩٨

١ ـ الخلافات المذهبية ١٤٠

٢ ـ الخلافات والأهواء الشخصية ١٤٥

٣ ـ طلب الرزق ١٥٦

٤ ـ عدم الالتفات الى اختلاف اللهجات ١٥٨

٥ ـ الضرورة الشعرية ١٧٣

٦ ـ الخلافات المدرسية ١٨٠

٧ ـ النمط الشكلى للمؤلفات ١٨٦

الباب الثالث الفقه وأصوله والاعراب ١٩٩ ـ ٢٣٥

الفصل الأول : تأثير الفقه وأصوله فى الاعراب ١٩٩

المصطلحات الفقهية والاعراب ٢٠٤

القياس الفقهى والاعراب : ٢٠٩

أ ـ قياس العلة فى الفقه والاعراب : ٢١٠

قياس الأولى

قياس المساوى

قياس الأدنى

ب ـ قياس الشبه فى الفقه والاعراب ٢١٢

حـ ـ قياس الدلالة فى الفقه ـ والطرد فى الاعراب ٢١٣
شروط العلة فى الفقه والاعراب ٢١٤
مسالك العلة فى الفقه والاعراب ٢١٨
أنواع من العلل انفرد بها النحاة ٢٢٤
رأى الباحث فى القياس عند الأصوليين والنحاة ٢٢٦
الفصل الثانى : أثر الاعراب فى الفقه ٢٢٧
الباب الرابع التطبيق الاعرابى فى القرآن الكريم ٢٣٦ ـ ٣٢٧
الفصل الأول : الاعراب فى خدمة التفسير بالرأى : ٢٣٨
المعتزلة ٢٤٠
المتصوفة ٢٥٠
الشيعة ٢٥٩
الفصل الثانى : الاعراب والوقف ٢٦٥
الفصل الثالث : أحرف القرآن وقراءاته والاعراب ٢٧٢
الفصل الرابع : كتب اعراب القرآن ٢٨٩
الفصل الخامس : اعراب الحروف التى فى أوائل بعض السور ٣٢١
الخاتمة ونتائج البحث ٣٢٨
المراجع العربية ٣٣٧
المراجع غير العربية ٣٤٥
ملخص البحث باللغة الانجليزية ٣٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ،

فهذا بحث عنوانه (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم) وهو يستهدف دراسة الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة على ضوء ما تقدمه لنا المناهج اللغوية الحديثة من نظرات هي أقرب إلى طبيعة اللغة ، بعكس تلك النظرات التعليلية الجدلية التي يقدمها المنهج المنطقي ، ذلك المنهج الذي استعان به الأقدمون في دراستهم اللغوية ، فأعطاهم تصورا ذهنيا للغة يبعد في كثير من الأحيان عن الواقع الحي لها ، فهو لا يقف عند معطيات النشاط اللغوي محاولا وصفها أو استقصائها تاريخيا أو المقارنة بينها وبين مثيلاتها في اللغات الأخرى ، بل يفترض أسسا موضوعة مقدما ، ثم يحاول تطبيقها على اللغة وفي ذلك ظلم للمنهج وظلم للغة أيضا .

وتأتي أهمية هذا البحث من أن الإعرابَ من أهم سمات اللغة العربية الفصحى ، إنْ لم يكن أهم سماتها ، حتى إنّ القدامى سَمَّوْا النحوَ إعرابًا ، والإعرابَ نحوًا . وإنّما مَنْ يستمعُ إلى الخطيب فلا يلتفت إلى انطلاق لسانه وقوة بيانه ، أو تقديمه وتأخيره ، أو إيجازه وإطنابه ، تَدُرّ التفاتُه إلى تمكنه من قواعد الإعراب ، وإنّه لَيَظَلُّ يترصده حتى إذا ما زلّ لسانُه فرفع مجرورا أو جرّ منصوبا ، انصرف عنه مغاضبا حانقا وقد سقط من عينه .

ولقد تصاور على درس الإعراب كثير من النحاة القدامى ، ولكنهم لم يتناولوه منفردا ، بل ضمن موضوع أكبرَ وهو النحو بوجه عام ، ثم إنّهم في تناولهم إياه لم يُسلِمُوا بكل جوانبه ، ولم يهتموا إلاّ بالتعليل الفلسفي والجدل النظري اللذين يُبْعِدانِ اللغةَ عن واقعها ، ويُقربانها من المنطق أو الرياضة . فكان في ذلك إخفاء لكثير من الحقائق اللغوية التي كان لها أن تظهر لو أنهم تخلوا عن هذا المنهج . وفي (الانصاف في مسائل الخلاف) كثيرٌ من مباحث الاعراب يغلب عليها هذا المنهج ، كما أننا نجد قدرا شافيا من هذه التعليلات الإعرابية في (الايضاح في علل النحو) للزجاجي ، وفي (أسرار العربية) لابن الأنباري . ويكفي أن نَعْرِفَ أنّ أغلبَ أبواب الكتاب الأخير تبدأ عناوينها بالسؤال : (لِمَ) ، فكأن لكل ظاهرة

عندهم سبباً . فلذا وجد السبب دون إجهاد عقلي ، أو بعد في التعليل ذكروه ، وأما اذا لم يوجد فلا يقولون (هكذا جاءت) بل يستمرون في إيجاد الأسباب والعلل ، مستعينين في ذلك بكل ما يعرفونه من وسائل التعليل والجدل .

وليس معنى هذا أننا نهدم آراء القدماء أو ننكر فضلهم ، ولكننا نستعين بالمناهج الوصفية والتاريخية والمقارنة لاكمال ما بدءوه ، وللتنسيق بين ما رأوه وما نراه في ضوء المناهج اللغوية الحديثة ، أو لتطعيم آرائهم بما جدّ في هذه المناهج من نظرات هي أقرب إلى طبيعة اللغة .

وهذا البحث يتكون من أربعة أبواب ، كل باب مقسم بدوره إلى فصول . فالباب الأول — وتتضح فيه الدراسة المقارنة والتاريخية — يبحث في ماهية الإعراب بحثا يتناول الجوانب المختلفة المتعلقة بهذه الظاهرة ، فيبدأ بدرس نشأة الإعراب وتطوره من خلال النقوش واللغات السامية الأخرى حتى اكتماله في الشعر الجاهلي ، ثم يعرّج إلى التعريف بالنحو والتصريف بالإعراب وعقد كثير من المقارنات في هذا الصدد بين لغتنا واللغات الأخرى ، ثم يخلص من ذلك إلى عرض لما ظهر في أوائل هذا القرن من الدعوة إلى ترك الاعراب والتحرر من قيوده ، ثم يتبع ذلك بحث في حركات الإعراب وحروفه ومدى اتصالهما بعلم الأصوات وعلم الصرف ، ويستقصي التطور الذي اعتراهما منذ نشأتهما حتى الآن ، وينتهي هذا الباب بعرض تاريخي مفصل لنظرية العامل كما رآها القدماء والمحدثون مع مناقشة هذه الآراء ، والانتهاء الى رأي في ذلك .

أما الباب الثاني فيقوم على استقراء النصوص بعناية ودقة حتى نقف على آفات الإعراب ، تلك الآفات التي كان جزء منها مقبولا ولازما من أجل الغرض التعليمي ، والجزء الآخر لم يكن كذلك ، بل دعت اليه أسباب شخصية أو مدرسية أو غيرهما عرضنا لها بالتفصيل .

وكان الباب الثالث عرضا للتفاعل الذي تم في البيئة الإسلامية بين الفقه وأصوله من ناحية ، والإعراب من ناحية أخرى ، وبيان تأثير كل واحد منهما في الآخر .

وأخيرا يجيء الباب الرابع ، وهو التطبيق الإعرابي في القرآن الكريم ،

ولا يُظَنُّ أنني في هذا الباب عمدت إلى بعض الكلمات من القرآن الكريم وقلت إنَّ هذه الكلمة يجوز فيها النصب على وجه كذا والرفع على وجه كذا ، أو قلت إنَّ البصريين يَرَوْنَ في إعراب هذه الآية كذا وكذا في حين أن الكوفيين يرون كذا ، أو أن هذه الجملة يجوز في موقعها الرفع والنصب ، ثم بَيَنْتُ الأسْبابَ لِكُلٍّ ... إلى آخر هذه المباحث المدرسية التي تشتمل بها كتب التفسير والنحو على السواء . صحيحٌ أنَّ مثلَ هذه المباحث من الأهمية بمكان ، ولا يستغني عنها المهتدي الناشيء أو المتخصص المتمرس ، ولكن موارد ها سهلة ميسورة فليس لي فضل إنْ تناولتها إلاَّ فضل التنقل ، إنْ كان التنقل فضلاً . لذلك طرقت موضوعات تطبيقية في هذا الباب ظننت أنها جديدة ، أو أن الضوء لم يُلْقَ عليها القاء كافيا يوضح معالمها وبين تفصيلاتها ، من ذلك أن الفرق المذهبية قد اتخذت من تطبيق الإعراب في القرآن الكريم وسيلةً لخدمة مذاهبها المقدسة وتأييدها . ورأيت أيضا أن هناك صلةً وثيقةً بين الوقف على رؤوس الآيات في القرآن الكريم وبين الإعراب وقد عرضت لذلك بالتفصيل ، كما عرضت أيضا لما يتصل من أحرف القرآن وقراءاته بالإعراب ، وصلة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنَّ هذا القرآنَ أُنْزِل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه " بالإعراب ، وهل كان الاعرابُ أحدَ الأوجه السبعة هذه . ثم استتبع ذلك بيانَ منهج كل من الكوفيين والبصريين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في مجال الإعراب . ثم عرضت في هذا الباب أيضا لكتب إعراب القرآن عرضا تاريخيا ، مقارنا بين المناهج المختلفة التي اتبعها كلُّ مصنف ، وَرَدَدْتُ في أثناء ذلك آراء بعض المستشرقين في إعراب القرآن . وانتهى هذا الباب بدراسة لإعراب الحروف التي في أوائل بعض السور . وجدير بالذكر هنا أنني عرضت لآراء الفقهاء في الإعراب ومباحثهم التشريعية ، واختلافها باختلاف الإعراب في الباب الثاني عند الحديث عن أثر الاعراب في الفقه ، هذا إلى ما تعرضت له من دراسة إعرابية لبعض الآيات القرآنية خلال البحث كلِّه .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر العميق الصادق إلى استاذي الدكتور السيد أحمد خليل ، الذي أشرف على هذا البحث ، وتعهده بالرعاية العلمية الجادة والتتبع المستمر حتى جاء على هذه الصورة .

وبعد ، فهذه محاولة قمت بها جادا مخلصا ، فإنْ كانتْ مجديةً فبها ونِعْمَتْ ، وإن كانت غيرَ ذلك فيكفيني أنني حاولت بجد وإخلاص ، والله وحده التوفيق .

أحمد سليمان ياقوت

الجـــــزء الأول

ماهيـــــة الاعـــراب

الفصـــــل الاول

التطور التاريخي لظاهرة الاعراب

التطور التاريخي لظاهرة الإعراب

اختلف العلماء منذ القدم في نشأة اللغة ، فمنهم من قال بأنها توقيفية ، بمعنى أنها منزلة من عند الله سبحانه وتعالى ، وأن ليس للإنسان فضل في إيجادها ، وآخرون قالوا إنها وضعية ، أي من وضع الإنسان ، صنعها لنفسه ليفي بمطالبه الاجتماعية . وانبرى كل فريق للدفاع عن رأيه بتقديم الأدلة والبراهين وتبارزوا في ذلك ، وتعددت الأبحاث في هذا المجال ، حتى يحق لنا أن نقول إن هذا الموضوع قد قتل بحثا وتمحيصا ، بل إن من العلماء من عد البحث في نشأة اللغة أمرا من الأمور الميتافيزيقية ، وأنه من المستحسن الانصراف عن مثل تلك الأبحاث .

وليس المجال هنا عرض آراء الفريقين وترجيح واحدٍ منهما (١) ، ولكنني أشرت إليها لكي أنتقل الى مسألة الإعراب ، ذلك أنه إذا كان العلماء قد اختلفوا في نشأة اللغة ، فإن نشأة الإعراب ربما تكون لها من الدلائل والبراهين ما يجعلنا نظن أنها اصطلاحية . والدليل على ذلك أن اللغة عندما تعرب تكون قد وصلت إلى درجة الكمال ، ويكون الانسان الذي يتكلم بها قد وصل أيضا إلى درجة الكمال العقلي والنمو الفكري ، فكتابة لغة معربة أو التكلم بلغة معربة يتطلب ذهنا واعيا وعقلا ناميا ليطابق بين المعاني التي في نفسه وبين الرموز التي على أواخر الكلمات المتداول بها ، تلك الرموز التي تدل على ما يريد إظهاره من المعاني .

ولنفترض أن اللغة كانت في أول أمرها صيحات أو اشارات باليد أو مجرد أصوات تدل على الرغبات الشخصية لإنسان الأول ... إلى آخر ما يقوله العلماء في هذا الصدد ، ثم اكتسب الانسان خبرة جعلته ينطق ببعض الأسماء لمسميات يعرفها ويشاهدها أمامه ، ثم لمسميات يشعر بها وبعد ذلك وفق بين هذه الأسماء ، فكانت الجمل . أليس معنى

---

(١) ممن كتب في هذا الموضوع د . ابراهيم أنيس في دلالة الألفاظ (مكتبة الأنجلو سنة ٥٨) ص ٩ ، وابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (المكتبة السلفية بمصر سنة ١٩١٠ م) ص ٥٥ ، والسيوطي في المزهر (الحلبي دون تاريخ) جـ ١ ص ٧ ، وابن جني في الخصائص (دار الكتب سنة ١٩٥٢ م) جـ ١ ص ٤٠ ، ود . حسن عون في اللغة والنمو (مطبعة رزيان سنة ١٩٥٢ م) ص ٧ ، وجورجي زيدان في الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (دار الهلال دون تاريخ) ص ٣٩ ، وفندريس في اللغة : تعريب الأستاذين الدواخلي والقصار (الأنجلو سنة ١٩٥٠ م) ص ٢٩ ، والدكتور علي عبد الواحد وافي في علم اللغة (مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٤) ص ٧٢ ، والدكتور حسن ظاظا في اللسان والانسان ص ٤٦ (دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١ م) .

ذلك أنّ تكوين الجمل فإن هو المرحلة الأخيرة في اللغة ، وأنه كان نتيجة تطورات عديدة وخبرات مختلفة . فإذا كان الأمر كذلك فالإعراب بالحركة تمثل قمة التطور اللغوى عند الانسان ، وليست مصاحبة لنشأة اللغة ، ذلك لأنّ الإعراب لا يجيء إلا مع الجمل . على أنه لم يجيء دفعة واحدة . ومثله في ذلك مثل أى علم أو مجال حضارى آخر ، فالرياضة مثلا كانت في أول الأمر مجرد عمليات مبسطة في الجمع والطرح والضرب ، ثم بارتقاء العقل واستمرار هذا الارتقاء تعلمت الرياضة أشواطا بعيدة حتى وصلت الى النظريات الرياضية المعقدة التي انبنت عليها كثير من مظاهر المدنية الحديثة . كذلك فإن أحكام الاعراب تكونت بالتدريج تبعا للرقي الاجتماعي والحضارى للأمم .

ثم كان من عمل النحاة أن نقحوا هذه الأحكام والقواعد ، وهذبوها وصنفوها في أبواب ، وزادوا عليها ، وأضافوا ما أضافوه من تأويلات وتعليلات وحذف وعوض . . .

ولا يقال إنّ هذه علوم لغوية ، وتلك علوم رياضية ، فكلاهما صورة للحضارة الانسانية بوجه عام ، تلك الحضارة التي يخترعها ويهيمن عليها العقل الانساني ، والتي تتناسب تناسبا طرديا مع رقي هذا العقل وتطوره .

وربما يسأل سائل : إذا كان الإعراب هو قمة التطور اللغوى ، ودليل كمال العقل الانساني وارتقائه ، فهل معنى ذلك أن لغة حديثة غير عربية — كالانجليزية مثلا — لم يصل المتكلمون بها للآن إلى هذا المستوى الحضارى والرقي الفكرى ؟

والرد على هذا السؤال يجعلنا ننتقل من الفروع الى الأصول لنعرف أشهر اللغات التي تفرعت منها اللغات العديدة التي يتكلم بها سكان العالم الآن " فاللغات المشهورة التي شغلت العلماء وكانت هدفا لأبحاثهم ، وموضوعا لدراساتهم هي اللغات التي تفرعت عن مذهبين الأصليين : الآرى والسامي . فمن الآرى تفرعت السنسكريتية ، واليونانية واللاتينية . أما السنسكريتية فقد انتشرت في الشرق . وأما اليونانية واللاتينية فقد نمتا وتفرعتا في الغرب . ومن الأصل السامي تفرعت اللغات السامية المعروفة وهي البابلية والآشورية ، والكنعانية (الفينيقية والعبرية) والآرامية واليمنية ، والحبشية ، والعربية " . (١)

ومما يستدعي الملاحظة هنا هو أن هذه اللغات جميعها عربية ، إذا أخذنا في الاعتبار اللغة السامية الأم ممثلة لباقي الفرع السامي .

ولننظر الآن إلى هذه الأصول : السنسكريتية واليونانية واللاتينية ثم اللغة السامية الأم لنتبين ظاهرة الإعراب في كلٍّ ، ثم نصل الى نتيجة مؤداها أن هذه اللغات

---

(١) اللغة والنحو : الدكتور حسن عون ص ٣٦ .

جميعها قد سارت في مسار واحد حتى نضجت ثم اكتملت ، وكان دليل اكتمالها هو اكتسابها لظاهرة الإعراب ، فأما السنسكريتية " فهي اللغة القديمة للهندوس التي كتب بها معظم تراثهم " (١) .... وهي مع زميلتيها اليونانية واللاتينية تكون الفرع الآري أو ما يعرف بمجموعة اللغات الهندية الأوربية Langues Indo - Européennes وتحتوي السنسكريتية على ثلاثة أجناس : مذكر ومؤنث ومحايد والفعل في السنسكريتية ينقسم الى أربعة أزمنة : ماض ، وماض حدث لتوه ، وحاضر ، ومستقبل "(٢) وينظر إلى الفعل - متصرفا بحسب الشخص والعدد والزمن - على أنه محور الجملة ، أما الكلمات الأخرى فتأخذ علامات معينة بالفعل . وأهم هذه الكلمات الأسماء فهي حالاتها الاعرابية المختلفة . وللأسماء علاقات - ذات أشكال مختلفة - بالفعل ، ولكن أهمها عادة الفاعلية والمفعولية . ولا تدخل حالة الاضافة Genitive case في السنسكريتية في العلاقات السابق الإشارة اليها ، لأنها تربط اسما باسم لا اسما بفعل . " (٣)

وأما اليونانية واللاتينية فيكفي قراءة كتاب " اللغة والنحو " لأستاذنا الدكتور حسن عون لنعرف أن هاتين اللغتين مصريتان ، وأن هذا الاعراب قد مكن الأستاذ في مواضع متفرقة من كتابه إلى عقد مقارنات مفيدة بين اليونانية واللاتينية من جهة وبين العربية من جهة أخرى(٤) حيث إن الثلاث يشتركن في ظاهرة الاعراب . وقد اتخذ الأستاذ من بعض ظواهر التطور في اللغة اللاتينية مقياسا يقيس به على تطور اللغة العربية حيث إن الجذور التاريخية للغة العربية مطموسة أو مجهولة بينما هي ظاهرة في اللغة اللاتينية . يقول الأستاذ : " ومما يزيدنا اهتماما بهذه الأمثلة - نقصد الأمثلة التي وردت في كتب النحو وفيها خروج عن القواعد المقررة في النحو - وتشبثا بدراستها دراسة عميقة ، وفهمها فهما جديدا هو ما نجده من شبيه لها في النصوص القديمة من اللغات المعربة كاليونانية واللاتينية ، فقد كانت هذه الأمثلة في هاتين اللغتين بمثابة أساس انبنى عليه كثير من المسائل لفهم تاريخ اللغة ، وتطور الاعراب فيها " .(٤)

أما الأصل السامي نحن نقتصد المعرفة باللغة السامية الأم ، ولكن العلماء

---

(١) البحث اللغوي عند الهنود : د . أحمد مختار عمر . دار الثقافة بيروت سنة ١٩٧٢ ص ١٨

(٢) البحث اللغوي عند الهنود " ص ٢٠ .

(٣) البحث اللغوي عند الهنود - ص ٢٠ .

(٤) اللغة والنحو للدكتور حسن عون ص ٦٥ . ولمواضع المقارنات بين اللغات الثلاث من حيث الاعراب انظر ص ٤٥ و ٤٦ و ٦٧ ومابعدها وص ٨٥ وص ١٠٦ ومابعدها .

قد اتفقوا على أن اللغة العبرية — ومعروف أنها معربة — هي أقرب اللغات شبهاً وصلة باللغة السامية الأم ، ومن ثم كان قولنا إن اللغة السامية الأم معربة تحول أقرب الى التأكيد منه إلى الظن . وسوف نتعرض بعد قليل لدراسة ظاهرة الإعراب في هذه اللغة من الناحية التاريخية بشيء من التفصيل .

واذن فاللغات السنسكريتية واليونانية واللاتينية والسامية معربة وكان الإعراب فيها بمثابة عمدة لاكتمالها ونضوجها ، ثم تتفرع عن هذه الأصول لغات أخرى كالفارسية من السنسكريتية ، والفرنسية من اللاتينية ، والعبرية من السامية الأم ، وتنتقد ظاهرة الإعراب في تلك اللغات فلا نكاد نجدها . وأنى لا نكاد ، لأن الباحثين قد بينوا في مواضع متفرقة آثاراً ضئيلة لظاهرة الإعراب في تلك اللغات . ففي الفارسية مثلاً نجد أن المضاف اليه مجرور وعلامة إعرابه إما كسرة أو ياء ، كما نجد أن المفعول به المباشر أو غير المباشر يسبقه الحرفان (را) .

وفي العبرية أيضاً نجد تلك الآثار الإعرابية الضئيلة التي أشار اليها الأستاذ الدكتور ابراهيم أنيس (١) ، فحركة الفتح متبوعة بهاء ـَـهْ يعبر عن الاتجاه نحو مكان ، أو عن مجرد الإشارة إلى مكان أو زمان فهي في الحقيقة أشبه بما نسميه في نحونا بالظرفية المكانية والزمانية . ومن أمثلة ذلك מִצְרַיְמָה مصرايمه = نحو مصر ، שָׁמָּה شَمَّه = هناك . وغيرها من الأمثلة التي ذكرها الأستاذ في بحثه . وكذلك ما ذكره الدكتور علي عبد الواحد وافي (٢) من أن نظام الاعراب لا يوجد له نظير في أي أخت من أخوات العربية ، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية .

أما الفرنسية فإنّ نظرة عابرة إلى تقسيم الأفعال إلى مجموعات والنهاية Termination المختلفة لكل مجموعة والتي تضاف الى الأصل Radical أقول إن نظرة عابرة لهذا لتجعلنا نعتقد أن هذا أثر من آثار اللاتينية .

وبعد فما تعليل ذلك ؟ كيف تتطور اللغة حتى تنضج وتكتمل وتبلغ أوج عظمتها وبذلك تكتسب ظاهرة الإعراب ، ثم لا نلبث أن نجد فروعها قد تحللت من هذه الظاهرة أو كادت وبذلك تكون قد انحدرت بعد رقي ، وتخلفت بعد تقدم . إن اللاتينية لغة قديمة ومع ذلك فهي معربة ، بعكس الفرنسية وهي لغة

---

(١) من أسرار اللغة — الدكتور ابراهيم أنيس ص ١٣٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥١ .

(٢) فقه اللغة : الدكتور علي عبد الواحد وافي ص ١٠٢ (النهضة المصرية ط٢ سنة ١٩٤٤م) .